



الثلاثاء ١١ ربيع الأول ١٤٤٨ هـ - 25 أغسطس 2026 م

أخبار النافذة

[بالفيديو.. الحكومة ترفع الحد الأدنى إلى 8 آلاف جنيه على الورق.. وإعلامي: راتب لا يطعم أسرة عيشًا حاقًا في حال تطبيقه بالفيديو.. اعتداءات على الأطباء داخل مستشفيات سيوهاج والبحيرة استشهد طفلان في غزة برصاص الاحتلال.. خروقات جديدة للهدنة تطال خان يونس والبرج وعدد الشهداء يرتفع إلى 73 ألفاً و431 شهيداً موسم «السيلاز».. زيادات قياسية تصل إلى 25% في أسعار الأدوات المكتسبة تثقل كاهل الأسر قبل الدراسة المهندس "سعد الحسيني" يواصل عامه الـ13 خلف القضبان وسط مطالبات بحقوقه القانونية البحر الأحمر يشتعل.. الحوثيون يعلنون 3 عمليات ضد السعودية استهدفت ناقلة نفط سعودية وتجمعات عسكرية قانون فصل الموظف متعاطي المخدرات يطيح بـ 6500 عامل بعد فحص 1.5 مليون.. عقوبة تقطع أرزاق آلاف الأسر بدلا من التقويم والعلاج بالفيديو: عواصف مدمرة تضرب إيطاليا.. طائرات تنقلب وفيضانات تحتاج المدن](#)

□

 Submit Submit

- الرئيسية
- الأخبار
 - اخبار مصر
 - اخبار عالمية
 - اخبار عربية
 - اخبار فلسطين
 - اخبار المحافظات
 - منوعات
 - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
 - دعوة
 - التنمية البشرية
 - الأسرة
 - ميديا

[الرئيسية](#) « [ميديا](#)

بالفيديو.. الحكومة ترفع الحد الأدنى إلى 8 آلاف جنيه على الورق.. وإعلامي: راتب لا يطعم أسرة عيشًا حاقًا في حال تطبيقه





الثلاثاء 25 أغسطس 2026 01:00 م

كشف الإعلامي محمد علي خير أن رفع الحكومة الحد الأدنى للأجور إلى 8 آلاف جنيه للعاملين لديها لم يحل أزمة المعيشة في مصر، إذ إن هذا المبلغ «ما يأكلش أسرة عيش حاف» طوال الشهر، بينما يبقى ملايين عمال القطاع الخاص خارج التطبيق.

فالأزمة ليست في أن الرقم صار 8 آلاف بدل 7 آلاف، بل في أن الأسرة التي تعتمد عليه لا تستطيع به شراء طعامها ودوائها ومواصلاتها وفواتيرها، قبل أن تفكر أصلاً في إيجار أو تعليم أو أي حياة آدمية.

ثمانية آلاف لا تكفي

قال محمد علي خير إن العامل وزوجته وأبنائه لا يمكن أن يعيشوا شهراً كاملاً بـ8 آلاف جنيه، مؤكداً أن الحد الأدنى المعلن لا يطعم أسرة «عيشاً حاقاً» في ظل موجات الغلاء المتلاحقة.

وهذه هي حقيقة الرقم التي تتجاهلها البيانات الاحتفالية: 8 آلاف جنيه قد تبدو زيادة على الورق، لكنها تنفذ أمام احتياجات أسبوع واحد من الطعام والمواصلات والفواتير، ثم يبدأ العامل في الاقتراض أو تقليص احتياجات بيته.

عندما يصبح الحد الأدنى للأجور أقل من ثمن الحد الأدنى للمعيشة، فلا يجوز تقديمه كإنجاز اجتماعي؛ لأن العامل لا يعيش داخل قرار وزاري، بل داخل سوق ترتفع فيه الأسعار أسرع من راتبه.

وأشار علي خير إلى وجود مؤسسات لا تزال تمنح العامل 4 أو 5 آلاف جنيه شهريًا، فيما يتقاضى بعض أفراد الأمن نحو 4200 جنيه، وهي أجور لا تكفي فردًا واحدًا، فكيف تتحول إلى دخل أسرة؟

وتزداد المأساة حين يعمل العامل 9 أو 12 ساعة يوميًا مقابل هذا الراتب، فيبيع وقته وصحته وحقه في الراحة، ثم يجد نفسه عاجزًا عن تأمين أساسيات البيت التي يفترض أن يحميها أي أجر عادل.

وما يزيد الغضب أن الحكومة تطبق حد الـ 8 آلاف على موظفيها، بينما يظل الحد الأدنى المقرر للعاملين بالقطاع الخاص عند 7 آلاف جنيه، في انقسام رسمي يكرس عاملًا بدرجتين داخل البلد نفسه.

وقال المهندس علاء السقطي، عضو المجلس القومي للأجور، إن الحد الأدنى القائم لا يكفي احتياجات الأسرة، لكنه أشار إلى أن شركات عديدة لا تستطيع تحمل زيادة ألف جنيه إضافية للعامل في الوقت الحالي.

لكن اعتراف المسؤولين بأن الأجر لا يكفي لا يعفي الدولة من المسؤولية؛ فالعامل لا يستطيع تأجيل الطعام أو الدواء لأن الشركة متعثرة، ولا يمكن أن تكون قدرته على البقاء رهينة حسابات الأرباح وحدها.

قطاع خاص بلا ضمانات

قدّر محمد علي خير العاملين بالقطاع الخاص بنحو 25 مليون عامل، وقال إن أغلبهم لا يحصلون على الحد الأدنى للأجور، وهي صورة تكشف اتساع الفجوة بين القرار الحكومي وما يحدث في مواقع العمل.

والرقم المتداول عن أن 80% من عمال القطاع الخاص يتقاضون أقل من الحد الأدنى يحتاج إلى مسح رسمي منشور، لكن غياب هذا المسح نفسه فضيحة؛ لأن الدولة لا تملك صورة واضحة عن دخل ملايين العمال.

كيف يمكن إعلان حد أدنى للأجر من دون نشر عدد الملتزمين به، وعدد المخالفين، وحجم الشكاوى، والإجراءات التي اتخذت بحق الشركات التي تدفع رواتب لا تكفي حتى للعيش الحاف؟

ولاً يكفي أن تقول وزارة العمل إن الحد الأدنى حق قانوني، بينما يضطر العامل إلى قبول أجر أقل خوفًا من البطالة أو الفصل أو فقدان التأمين، في سوق عمل يعرف صاحب العمل فيه أن العامل أضعف طرف.

فالعمالة غير المنتظمة والعقود المؤقتة والعمل بلا تأمين تفتح أبوابًا واسعة للتحايل على الأجر، وتسمح بتحويل العامل إلى رقم يمكن استبداله، بدل اعتباره إنسانًا له بيت وأطفال واحتياجات لا تنتظر.

ويرى الخبير الاقتصادي كريم العمدة أن 8 آلاف جنيه لا تقترب من كلفة معيشة أسرة صغيرة، مطالبًا بحد أدنى أعلى بكثير يتناسب مع أسعار الغذاء والسكن والمواصلات، لا مع قدرة المؤسسات على دفع الحد الأقل.

ولا يصح أن يبقى السؤال: هل تستطيع الشركات دفع أجر عادل؟ بل يجب أن يصبح السؤال: كيف تسمح الدولة باستمرار وظائف لا توفر للعامل وأسرته حتى حق الطعام الأساسي؟

الأجر حق لا منحة

لا يمكن بناء سياسة أجور جادة من دون تحديد رسمي ومحدث لكلفة معيشة الأسرة، يشمل الطعام والسكن والنقل والعلاج والتعليم، ثم ربط الحد الأدنى بهذه الكلفة بدل رفعه بقرارات متقطعة لا تلحق الأسعار.

وقال الدكتور مدحت الشريف، الخبير الاقتصادي، إن 8 آلاف جنيه لا تكفي أسرة من أربعة أفراد، مطالبًا بالاعتماد على بحث حديث للدخل والإنفاق والاستهلاك بدل الأرقام التقديرية المتضاربة.

وتحذيره مهم؛ فالنقاش ليس منافسة في إطلاق أرقام كبيرة، بل مطالبة الدولة بنشر الحقيقة كاملة: كم تحتاج الأسرة كي تعيش، وكم يغطي راتب العامل من هذه الاحتياجات، وكم تبلغ الفجوة التي يتركها الفقر؟

هذه الفجوة هي التي تفسر لماذا لا يشعر المواطن بزيادة الأجر؛ لأنه يستلم مبلغًا أكبر قليلًا، ثم يدفعه فورًا في أسعار غذاء ونقل وكهرباء ودواء لا ترحم، فيعود إلى النقطة نفسها كل شهر.

المطلوب ليس إنكار صعوبة الشركات الصغيرة، بل دعمها بشروط واضحة مقابل الالتزام بالأجور، وخفض بعض أعبائها الإنتاجية، ومنعها في المقابل من تحميل العامل وحده ثمن الأزمة الاقتصادية.

كما أن المطلوب تفتيش حقيقي وعقوبات معلنة على كل منشأة تدفع أقل من الحد المقرر أو تفرض ساعات إضافية بلا أجر، مع حماية العامل الذي يبلغ عن المخالفة من الانتقام والفصل التعسفي.

أما الاستمرار في الإعلان عن رفع الحد الأدنى بينما يبقى العامل غير قادر على إطعام أسرته، فهو يترك الناس أمام حقيقة واحدة: 8 آلاف جنيه «ما يأكلوش أسرة عيش حاف»، والرقم بلا تنفيذ لا يساوي شيئًا.

تقارير



[خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل](#)

الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

تقارير



[استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شرين شوقي المعتقلة سجن العاشر من رمضان](#)

الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

ة تراكلا ةلود ن ميعش بضعو فيصملا تاباوبى لءاء يابج ..حورطمى سرم لوخدل ةديدج قريشات

تأشيرة جديدة لدخول مرسى مطروح.. حباية على بوابات المصيف وغضب شعبي من دولة الكارثة
؟نيزنبلا ضفخني لا اذامل ..لزنه رلاودلاو لزنه طغفلا :نولعاستي عاطشة

نشطاء يتساءلون: النفط نزل والدولار نزل.. لماذا لا ينخفض البنزين؟
تاناختملا لوخدل بق بلاطلا ةناهاو تابلاطلا شرجتي لا لوحتي ةماعلا ةيونانلا شيتفت ..ويديفلا

بالفيديو.. تفتيش الثانوية العامة يتحول إلى تحرش بالطالبات وإهانة للطلاب قبل دخول الامتحانات
يانشلاو قوهقلا ةعناب لثقتو ةهراقلا اهدلاو قرايس دوقه قلفط ..دهاش

شاهد.. طفلة تقود سيارة والدها الفارحة وتقتل بائعة القهوة والشاي

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التممية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [ميديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

□

- 
- 
- 
- 
- 
- 

ادخل بريدك الإلكتروني